البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

0. a الهدف

الهدف ١٢: كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

0.b الغاية

الغاية ١٢-٧: تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية

0.c المؤشر

المؤشر ١٢-٧-١: عدد **البلدان** التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام[1]

0.d السلسلة

SG_SCP_PROCN – عدد البلدان التي تنفذ سياسات وخطط عمل المشتريات العامة المستدامة [12.7.1]

SG_SCP_PROCN_HS – عدد البلدان التي تنفذ سياسات المشتريات العامة وخطط العمل المستدامة على المستوى دون الوطني الأعلى حسب مستوى التنفيذ (١ = نعم ؛ صفر = لا) [12.7.1]

SG_SCP_PROCN_LS - عدد البلدان التي تنفذ سياسات المشتريات العامة وخطط العمل المستدامة على المستوى دون الوطني الأدنى حسب مستوى التنفيذ (١ = نعم ؛ صفر = لا) [12.7.1]

0.e تحديث البيانات الوصفية

31 كانون الثاني/ يناير 2024

0.f المؤشرات ذات الصلة

١-١-١٢

0. g المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A المنظمة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A التعريف والمفاهيم

التعريف:

يقيس هذا المؤشر عدد الدول التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العام المستدام (SPP)، من خلال تقييم درجة التنفيذ من خلال مؤشر. لإنتاج هذا المؤشر، تقوم الدول بتقييم ذاتي للعناصر الرئيسية التالية:

- الإطار القانوني والتنظيمي للمشتريات العامة
- تقديم الدعم العملي لتنفيذ SPP
- منتجات SPP ذات الأولوية ومعايير الشراء المستدامة المقابلة
- وجود نظام لمراقبة SPP

[1] تنقيح اسم المؤشر الذي تمت الموافقة عليه مؤقتًا من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs) وفي انتظار الموافقة النهائية من الدورة الرابعة والخمسين للجنة الإحصائية في مارس/آذار 2023.

- قياس نتيجة SPP الفعلية.

يتم توفير مزيد من التفاصيل في "منهجية مؤشر SPP" المرفق (تمت مراجعته في فبراير/شباط 2021).

المفاهيم:
الشراء العمومي المستدام: يُعرَّف الشراء العمومي المستدام على أنّه "العملية الشرائية التي تسمح للمؤسسات العامة باستيفاء حاجاتها من السلع والخدمات والأعمال والمرافق بطريقة تحقق قيمة موازية للإنفاق على أساس دورة حياتية كاملة عبر تحقيق الأرباح ليس للمؤسسة فحسب، بل للمجتمع والاقتصاد أيضًا، مع خفض الأضرار على البيئة إلى أبعد حدود ممكنة". (تعريف تم تحديثه من قبل اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين للإطار العشري للبرامج المتعلّقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، برنامج الشراء العمومي المستدام).

خطة عمل الشراء العمومي المستدام: تتمثل خطة عمل الشراء العمومي المستدام بوثيقة سياسة توضح الأولويات والإجراءات التي تعتمدها السلطة العامة في سبيل تنفيذ الشراء العمومي المستدام.
في العادة/ ينبغي أن تتناول هذه الخطط الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي ينطوي عليها الشراء العمومي المستدام، وأن تأخذ في الاعتبار إمكانية الشراء العمومي المستدام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي بعض الحالات، قد تركز خطة العمل في بعض البلدان على جانب واحد من الاستدامة، إما الجانب البيئي (مثل خطة عمل الشراء العمومي "الأخضر")، أو الجانب الاجتماعي (مثل مراعاة حقوق الإنسان، والتجارة العادلة، والتركيز على توظيف الأقليات، وما إلى ذلك)، أو الاقتصادي (مثل تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناقصات، والتركيز على توظيف الأقليات، وما إلى ذلك).

يمكن تعريف أفضل قيمة موازية للإنفاق على أنّها المزيج الأمثل الذي يجمع بين الجودة والتكلفة لمدى الحياة لتلبية متطلبات المستخدم النهائي.

تُستخدم تكاليف دورة الحياة لتقييم التكاليف التي قد لا تنعكس في السعر عند شراء منتج أو عمل أو خدمة ما، إنما قد يتكبدها المشتري خلال فترة حياته.

يسمح معيار العرض الأفضل من الناحية الاقتصادية للجهة المتعاقدة بالنظر في المعايير التي تعكس الجوانب النوعية والفنية والمستدامة التي ينطوي عليها تقديم العرض، إضافةً إلى السعر المفروض عند التوصل إلى قرارٍ بالتلزيم.

يمكن الاطلاع على مزيد من المراجع حول المفاهيم الواردة أعلاه وسياقها في المستند المرفق بعنوان "منهجية مؤشّر الشراء العمومي المستدام".

B.2. وحدة القياس

عدد البلدان

C.2. التصنيفات

الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي (تصنيف الأمم المتحدة للبلدان والمناطق)

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

A.3. مصادر البيانات

استناداً إلى قائمة جهات التنسيق المحدّدة في صياغة صحائف الوقائع الوطنية حول المشتريات العامة المستدامة لعام 2017 والإطار العشري للبرامج المتعلّقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين الصادر عن شبكة One Planet، جرى التواصل مع أكثر من **70 ممثلاً عن البلدان** من أيلول/سبتمبر حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، من أجل **تحديد جهات التنسيق المناسبة لجمع البيانات حول المؤشّر ١٢-٧-١ من أهداف التنمية المستدامة.**

نتيجةً لهذه العملية، قامت أكثر من 55 **حكومة وطنية وثماني حكومات دون وطنية** (تقوم بالإبلاغ بشكل مستقل عن حكومتها الوطنية) **بتعيين فريق محدّد أو جهة تنسيق مناسبة للإبلاغ عن المؤشّر ١٢-٧-١ من أهداف التنمية المستدامة**، يتألف في معظمه من وكالات

الشراء الوطنية ومجالس الخزانة (وزارات المالية) ووزارات البيئة. وفي حالات نادرة، تعمل جهة التنسيق هذه لحساب دوائر الإحصاء المسؤولة عن إعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

في عام 2020، أُرسل المسح المتعلق بالمؤشّر ١٢-٧-١ إلى جهات التنسيق المذكورة، وبالتالي، وردت تقارير من 40 حكومة وطنية/فدرالية (بعضها يتضمن بيانات دون وطنية وأُخرى وردت من المحافظات أو البلديات). وقد أبلغت ثماني حكومات دون وطنية بشكل مستقل عن الجهود التي تبذلها في سبيل تنفيذ السياسات وخطط العمل المتعلّقة بالمشتريات العامة المستدامة. وفي عام 2022، قدمت 67 حكومة وطنية تقارير إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن عدد البلدان التي تنفذ سياسات وخطط عمل المشتريات العامة المستدامة.

B.3. طريقة جمع البيانات

يجب جمع جميع المكونات الفردية من نفس المصدر ، أي نقاط الاتصال المعينة للإبلاغ عن مؤشر اهداف التنمية المستدامة ١٢-٧-١، أو نقاط الاتصال الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، كل عامين، 2020 وما بعده.[2]

لتسهيل جهود جمع البيانات وعملية إعداد التقارير، تم تصميم **أداة حساب تعتمد على Microsoft Excel® لتجميع المدخلات**، جنباً إلى جنب مع **إرشادات إعداد التقارير بتنسيق PDF والأسئلة الشائعة**. يوفر هذا النموذج المستند إلى Excel® **مجموعة من الإجابات** لكل سؤال، والتي تحتاج إلى **دعم بالأدلة** (وثيقة السياسة، إرشادات الشراء بما في ذلك معايير الاستدامة، التشريعات التمكينية، التدريبات، العقود الخضراء، إلخ).

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

أول جمع للبيانات: نوفمبر/تشرين ثاني 2020 – فبراير/شباط 2021 لتنفيذ سياسات المشتريات العامة المستدامة وخطط العمل للفترة 2018-2020. تمارين جمع البيانات التالية: تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2021 وعلى الوضع كل سنتين بعد ذلك.

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

جمع البيانات لعام 2020: نُشرت البيانات في مارس/أذار 2021 وعلى وضع كل سنتين بعد ذلك.

E.3. الجهات المزودة للبيانات

تقوم الحكومات بتعيين نقاط الاتصال لمؤشر أهداف التنمية المستدامة ١٢-٧

F.3. الجهات المجّمعة للبيانات

برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)

G.3. التفويض المؤسسي

تم ترشيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته الوكالة الرعية على الهدف ١٢ والمؤشر ١٢-٧-١

4. اعتبارات منهجية أخرى

[2] We consider the 2020 data collection exercise as a pilot exercise which will help us refine the metadata and collection method.

A.4. الأساس المنطقي

تتمتع عملية الشراء العمومي بقوة شرائية هائلة، تمثل حوالى 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وما يصل إلى 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان النامية. وقد تساهم الاستفادة من هذه القوة الشرائية عن طريق شراء سلع وخدمات أكثر استدامة في دفع الأسواق نحو تحقيق الاستدامة، والحد من الآثار السلبية التي تخلّفها المؤسسات، وكذلك إنتاج فوائد إيجابية تعود بالنفع على البيئة والمجتمع. ومن المسلّم به أنّ النهوض بممارسات الشراء العمومي المستدامة يشكّل عنصراً استراتيجياً رئيساً في الجهود العالمية التي تسعى إلى تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. فلطالما طالبت الجهات المعنية في مجال الشراء العمومي المستدام بالحصول على معلومات موثوقة وحديثة حول الأنشطة ذات الصلة بالشراء العمومي المستدام والمؤسسات التي تشارك في هذه العملية.

أنّ عدداً قليلاً جداً من البلدان قادر على قياس نسبة الشراء العمومي المستدام أو الأخضر لديه، تسعى المنهجية بدلاً من ذلك إلى تقييم الوسائل والجهود التي تكرّسها البلدان في سبيل تنفيذ السياسات أو البرامج الوطنية المتعلّقة بالشراء العمومي المستدام. وبالتالي، تُسجَّل البلدان التي تتخطى عتبة معيّنة من المؤشّر على أنّها دول تطبّق الشراء العمومي المستدام.

B.4. التعليقات والقيود

لا يهدف المؤشّر إلى قياس الشراء العام المستدام فحسب، بل أيضاً إلى قياس الشراء العمومي الأخضر والشراء العمومي المسؤول اجتماعياً. يمكن التعامل مع هذه الأنواع من الشراء العمومي بطرق مختلفة جدًا بحسب البلد، فقد تبدو عنصراً من عناصر السياسات الشاملة، مثل استراتيجيات التنمية المستدامة، وخرائط طريق الاقتصاد الأخضر، وما إلى ذلك، كما يمكن التعامل معها مباشرةً من خلال اعتماد خطة عمل أو سياسة متعلّقة بالشراء العمومي المستدام، أو من خلال وسائل تنظيمية، مثل أحكام محدّدة في الإطار القانوني للشراء العمومي.

ترد في ما يلي المشاكل الرئيسة التي برزت خلال تطوير هذا المؤشّر:

- عدم توفر البيانات حول نسبة الشراء العمومي المستدام بسبب غياب اتفاق بشأن المنتجات الخضراء أو المستدامة وعدم تصنيف البيانات في كثير من الأحيان بحسب حجم المنتجات التي يتم شراؤها وقيمتها.

- الطبقات والمكونات المتعدّدة التي تنطوي عليها عملية الشراء العمومي: أي الحكومة المركزية، والمقاطعات في البلدان الفيدرالية، ومستوى البلديات، والمؤسسات العامة، والمستشفيات، وهيئات الدفاع، وما إلى ذلك. وفي معظم الأحيان، لا تُجمع البيانات حول الشراء العمومي من هذه القطاعات المختلفة.

- عدم متابعة العقود ما دون مستوى.

وبالتالي، وتماشياً مع ما ورد في قسم الأساس المنطقي، تَقرّر التركيز على المؤشّرات الفرعية للعملية التي تقيس الوسائل والجهود التي تكرّسها البلدان لتنفيذ خططها وسياساتها وبرامجها.

C.4. طريقة الاحتساب

في إطار تقييم "*عدد البلدان التي تنفّذ السياسات وخطط العمل المتعلّقة بالشراء العام المستدام*"، وُضعت **عتبة محدّدة يُصنّف البلد الذي يتجاوزها من بين البلدان التي تعتمد سياسة أو خطة عمل سليمة متعلّقة بالشراء العام المستدام**، وهو ما يسمح بتحديد ما إذا كان هذا البلد يلتزم بالمؤشّر ١٢-٧-١ في الحسابات النهائية.

من المقترح أنّ هذا التقييم قائم على **تقييم مستوى تنفيذ الحكومات الوطنية لسياسات الشراء العمومي المستدام ونطاقها ومدى شموليتها**، وذلك من خلال **تقييم 6 معلمات محدّدة** (موضحة في الجدول أدناه)، تساهم بدورها في احتساب *نتيجة* ***تنفيذ الحكومة لسياسات الشراء العام المستدام.***

نتيجة تنفيذ المشتريات العامة المستدامة= $\{B \cdots F\} \times \sum A = \sum_{i=B}^{F} i \times A =.$

الجدول 1: وصف المعلمات والتسجيل المستخدم لتقييم تنفيذ الشراء العام المستدام

الرمز	المعلمات والمؤشّرات الفرعية	الدرجة
أ	وجود خطة عمل و/أو سياسة و/أو متطلبات تنظيمية للشراء العمومي المستدام. يشير الرقم 0 إلى غياب سياسة معتمدة متعلّقة بالشراء العمومي المستدام ، فيما يشير الرقم 1 إلى وجود خطة عمل و/أو سياسة و/أو متطلبات تنظيمية متعلّقة بالشراء العمومي المستدام على المستوى الوطني أو المحلي أو كليهما.	0 أو 1
ب	الإطار التنظيمي للشراء العام يساهم في تحقيق الشراء العمومي المستدام.	من 0 إلى 1
ج	الدعم العملي المقدّم للعاملين في مجال المشتريات العامة خلال تنفيذ الشراء العمومي المستدام.	من 0 إلى 1
د	معايير/شروط الشراء/المتطلبات المحدّدة الخاصة بالمشتريات العامة المستدامة.	من 0 إلى 1
هـ	وجود نظام مراقبة يرصد المشتريات العامة المستدامة.	من 0 إلى 1
و	النسبة المئوية للشراء المستدام للمنتجات/الخدمات ذات الأولوية.	0-100 في المائة

من المقترح أنّ العتبة المحدّدة التي يُصنّف البلد الذي يتجاوزها من بين البلدان التي تعتمد سياسة أو خطة عمل سليمة متعلّقة بالشراء العمومي المستدام وتلتزم بالمؤشّر ١٢-٧-١ تساوي درجة واحدة (1).

واقتُرحت خمس مجموعات تصنيف من أجل تصنيف التقارير الواردة، وهي تعكس مراحل مختلفة في التقدّم المحرز في تنفيذ الشراء العمومي المستدام.

مجموعات تصنيف تنفيذ المشتريات العامة المستدامة

المستوى 0: بيانات غير كافية أو تنفيذ غير كافٍ للسياسة/لخطة العمل المتعلّقة بالشراء العمومي المستدام (درجة تنفيذ الشراء العمومي المستدام تساوي أقل من 1)، وبالتالي لا يمتثل البلد لمستوى التنفيذ المتوقع.

العتبة

المستوى 1: المبادرة في تنفيذ الشراء العمومي المستدام (تتراوح درجة تنفيذ الشراء العمومي المستدام بين 1 و2).

المستوى 2: تنفيذ أقل من المعدّل (تتراوح درجة تنفيذ الشراء العمومي المستدام بين 2 و3).

المستوى 3: تنفيذ فوق المعدّل (تتراوح درجة تنفيذ الشراء العمومي المستدام بين 3 و4).

المستوى 4: تنفيذ متقدم (تفوق درجة تنفيذ الشراء العمومي المستدام 4 درجات).

يمكن الاطلاع على الحسابات الكاملة والشرح المقدّم حول المؤشّر في المستند المرفق بعنوان "**منهجية مؤشّر** الشراء العمومي المستدام".

D.4. التحقق

تُزوّد في المرحلة الأولى جهات التنسيق الحكومية المبلِّغة **بنماذج التقييم الذاتي المتوفّرة على شكل Excel**، مع نموذج **إرشادات وآخر للأسئلة الشائعة على شكل PDF**، لإرشادها حول كيفية تقديم المعلومات والبيانات المطلوبة. ويُطلب منها أن تقدّم لكل إجابة الأدلّة اللازمة، بالإضافة إلى مراجع محدّدة تدعم هذه الإجابة.

في المرحلة الثانية، يتم التحقّق من كل تقرير للتأكّد من تقديم الأدلة المناسبة.

تُرسل التعليقات التفصيلية الخاصة بكل سؤال إلى جهات التنسيق المعنية من أجل طلب التوضيحات أو مزيد من التفاصيل والأدلّة.

أمّا في المرحلة الثالثة، وبالإضافة إلى الحوارات الثنائية التي تُعقد، تخضع المعلومات أو الأدلّة الإضافية المقدمة لمزيد من التدقيق. **وحين يتبيّن أنّ التفاصيل/الأدلّة المقدمة لا تدعم الإجابة المختارة بشكلٍ كافٍ، لا تؤخذ هذه الإجابات في الاعتبار في التقييم النهائي.** ومن ثم تُصنّف المعلومات والتقارير النهائية المقدّمة على أنّها إمّا متوافقة أو غير متوافقة، ما يساهم في احتساب النتيجة النهائية للشراء العام المستدام والتحقّق منها بشكل أفضل.

يساهم احتساب هذه النتيجة النهائية في إعداد الأسس لتصنيف الحكومات ضمن خمس فئات مختلفة تعكس مستوى تنفيذ سياسات المشتريات العامة المستدامة، كما هو موضّح في القسم 4. c. بعنوان "طريقة الاحتساب".

4.E. التعديلات

على الرغم من تطوير منهجية التقييم بالتشاور مع الحكومات الوطنية والخبراء في مجال المشتريات العامة المستدامة من مناطق مختلفة في العالم، ونظراً إلى أوجه الاختلاف الكبيرة بين أنظمة الشراء العام، واجهت بعض الحكومات صعوبات في تطبيق بعض الأسئلة الواردة في القسم (ب) على ممارساتها الخاصة في ما يتعلّق بتنفيذ المشتريات العامة المستدامة (على سبيل المثال، تنفيذ المشتريات العامة الخضراء من خلال استخدام العلامات البيئية في البلدان الآسيوية، بدلاً من اعتماد إطار تنظيمي (قوي) كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي). وبالتالي، في ما يتعلّق بالقسم (ب)، حصلت أنظمة التنفيذ المشابهة على الموافقة عقب المشاورات.

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- على مستوى البلد

في ما يتعلّق بتقييم مدى تنفيذ الحكومة للشراء العام المستدام، لا تؤثّر القيم الناقصة بشكل كبير على النتيجة المحتسبة، بما أنّ الحكومات بإمكانها أن تبلّغ عن بعض المؤشّرات الفرعية فقط (ب، ج، د، ه)، ووحده المؤشّر الفرعي أ يُعد إلزامياً (أ: وجود خطة عمل و/أو سياسة و/أو متطلبات تنظيمية للمشتريات العامة المستدامة).

في ما يتعلّق بالتقييم العام لمدى تنفيذ المشتريات العامة المستدامة على مستوى البلد، **تجدر الإشارة إلى أنّ احتساب مؤشّر تنفيذ المشتريات العامة المستدامة على مستوى البلد من خلال تجميع ثلاثة مؤشّرات فرعية تعكس ثلاثة مستويات مختلفة من الحكومة كان مقرراً في الأساس**، ويشمل ذلك **الترجيح حول حصة الحكومة من المشتريات**، وذلك من إجمالي قيمة المشتريات العامة على مستوى البلد (انظر إلى المعادلة الموضحة أدناه)،
ما يساهم في تقييمٍ أفضل للجهود المبذولة في إطار المشتريات العامة المستدامة على مستوى البلد.

قد يختلف النطاق الفعلي لتنفيذ المشتريات العامة المستدامة من الحكومة الوطنية/الفيدرالية إلى حد كبير من بلد إلى آخر، ففي بعض البلدان، قد ينطبق تنفيذ المشتريات العامة المستدامة حين تصدر عن الحكومة المركزية على معظم الهيئات العامة في الدولة، فيما قد لا يمثل تنفيذها سوى حصة صغيرة من المشتريات العامة في بلدان أخرى حيث تصدر على مستوى الحكومة الفيدرالية.

غير أنّ العملية الأولى لجمع البيانات قد أظهرت أنّ إجمالي قيمة المشتريات العامة على مستوى البلد أو الحكومة المعنية لا يتوفر دائماً، ما يحول دون احتساب مثل هذا المؤشّر.

في عملية إعداد التقارير الأولى، يعتمد المستوى المقيَّم من تنفيذ المشتريات العامة المستدامة والتصنيفات الإضافية ضمن مجموعات، بشكل أساسي على النتيجة المحتسبة لتنفيذ المشتريات العامة المستدامة من الحكومة الوطنية/الفيدرالية، مع مراعاة الجهود التي تبذلها هذه الحكومات في هذا الإطار.

ويمكن أيضاً تقييم التقارير دون الوطنية الواردة باتّباع إطار التقييم نفسه، كما يمكن أن تُصنّف وفقاً لمستوى تنفيذها للمشتريات العامة المستدامة من خلال احتساب نتيجة مماثلة، ويمكن مقارنتها بحكومات من مستوى مماثل (أي الحكومة دون المحلية على مستوى أعلى، مثل المحافظات، أو الولايات في حالة البرازيل والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الحكومات دون الوطنية على مستوى أدنى، مثل المدن والبلديات).

- على المستويين الإقليمي والعالمي

نظراً إلى أنّ المؤشّر ١٢ -٧ -١ من أهداف التنمية المستدامة يقيس عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلّقة بالشراء العمومي المستدام، لذا فإنّ البيانات الناقصة (بسبب البلدان التي لا تقدّم تقارير حول تنفيذها لهذه السياسات وخطط العمل) لا تؤثر بشكل كبير على قياس المؤشّر.

4.G. المجاميع الإقليمية

تُجمع البيانات على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. للاطلاع على طرق التجميع، يرجى زيارة الرابط التالي: http://wesr.unep.org/media/docs/graphs/aggregation_methods.pdf.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

حصلت جهات التنسيق على الوثائق التالية التي صيغت بثلاث لغات (الإنكليزية والإسبانية والفرنسية):

- أداة حساب على Excel تُستخدم لجمع المدخلات للعام 2020.
- تعليمات حول إعداد التقارير للعام 2020.
- الأسئلة الشائعة للعام 2020.

نظراً إلى اختلاف أنظمة المشتريات العامة إلى حد كبير بين بلد وآخر، وإلى مسؤولية تطوير السياسات المتعلّقة بالمشتريات العامة المستدامة والمشتريات العامة الخضراء والمشتريات العامة المسؤولة اجتماعياً أو تنفيذها التي تقع على عاتق وزارات أو مؤسسات مختلفة في كل بلد، فإنّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة غير قادر على تقديم مساعدة أكثر تفصيلاً لجهات التنسيق الوطنية بشأن جمع البيانات الخاصة بكل مؤشّر فرعي، إذ إنّ مصدر هذه البيانات قد يكون إمّا من وكالات المشتريات العامة أو من مجالس الخزانة (وزارة المالية) أو وزارات البيئة.

4.I. إدارة الجودة

يتم توفير إدارة الجودة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

4.J. ضمان الجودة

يتم توفير ضمان الجودة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بالتعاون مع الدول التي توفر هذه البيانات.

4.K. تقييم الجودة

يتم توفير تقييم الجودة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

5. توافّر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

تتوفر البيانات حول جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعتمد سياسات وخطط عمل متعلّقة بالشراء العام المستدام وستقدم معلومات عنها، على النحو المحدد في المؤشّر.

التسلسل الزمني:
تُعد تقارير حول هذا المؤشّر كل سنتين، ابتداءً من 2021

التفصيل:
المستوى الإداري للشراء العمومي: وطني أو إقليمي أو محلي.
ملاحظة: تم تلقي المعلومات على تلك المستويات الثلاثة في تمرين جمع البيانات الأول ، ولكن في حالات نادرة فقط. يمكن تقديم البيانات بشكل منفصل حسب المستوى الإداري (كلما تم استلام البيانات من الحكومات دون الوطنية) لبعض الحكومات الإقليمية أو المحلية فقط.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:
لا ينطبق

7. المراجع والوثائق

SPP index methodology
https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/37332

EU publications *Buying Social – A guide to taking account of social considerations in public procurement,* accessible at https://publications.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/cb70c481-0e29-4040-9be2-c408cddf081f/language-en

United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities:
http://register.consilium.europa.eu/pdf/en/09/st15/st15540.en09.pdf

European Commission Life-Cycle costing
https://ec.europa.eu/environment/gpp/lcc.htm

Multistakeholder Advisory Committee of the 10YFP SPP Programme from: Procuring the Future – the report of the UK Sustainable Procurement Task Force, June 2006

EU Public Procurement Registration - Most economically advantageous tender (MEAT)
https://www.felp.ac.uk/content/most-economically-advantageous-tender-meat

UNEP Global review of sustainable public procurement 2017
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/20919/GlobalReview_Sust_Procurement.pdf?sequence=1&isAllowed=y